انعكاس تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات في النظام السعودي

The Reflection of Artificial Intelligence Technologies on Corporate Governance in the Saudi System

https://aif-doi.org/AJHSS/107307

الباحث

مشعان حاتم ابن عجرف الشمري

الملخص

تطرق هذا البحث إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق حوكمة الشركات من الناحية النظامية، وما يوفره من اختصار للوقت والجهد والتكاليف، وسرعة في الإفصاح والشفافية، فضلاً عن إتاحة وصول أصحاب المصالح للبيانات والسجلات المتصلة بالشركة، ويهدف البحث للتعرف على تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات، وبيان الآليات النظامية لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن من خلالها تطوير ضوابط وقواعد حوكمة الشركات سواء علي الجانب التقني أم على الجانب النظامي.

وتبيَّن من خلال البحث أن تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق حوكمة الشركات يجد سنده النظامي في اتجاه المملكة العربية السعودية نحو الاهتمام بالتحول الرقمي وإمكانية تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية إلكترونيًا، وبالتبعية نجد ذلك في نطاق التسجيل الالكتروني للشركات واستصدار التراخيص، وكذا في نطاق التداول في سوق الأوراق المالية.

وعليه، يوصي الباحث المنظم السعودي بضرورة التدخل النظامي من أجل تبني نظامًا خاصاً بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ثم إيضاح لائحة حوكمة الشركات على تعميم الخدمات الرقمية المتصلة بتسجيل الشركات ومتابعة قرارات وأنشطة الشركات بأسلوب رقمي وإتاحة إجراء التفتيش الالكتروني على أعمال حسابات الشركات، ويقترح الباحث على المنظم السعودي بإحلال التواصل الرقمي للشركات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وإلزام الشركات بالتحول الرقمي لبياناتها ومستنداتها وجعلها متاحة بالكامل للاطلاع عليها من باب تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الذي هو بمثابة الركيزة الأساسية لحوكمة الشركات. كما يقترح الباحث على الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بضرورة اعتمادها على نصوص نظامية صريحة بشأن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات والإلتزام بها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الشركات، الذكاء الاصطناعي، الإفصاح والشفافية.

ISSN : 2410-1818

Abstract

This research deals with the use of artificial intelligence techniques in the scope of corporate governance from a systemic point of view, and what it provides in terms of saving time, effort and costs, and speed in disclosure and transparency, as well as allowing stakeholders to access data and records related to the company.

The research aims to identify the impact of artificial intelligence technologies on corporate governance, and to clarify the systemic mechanisms of artificial intelligence technologies through which the controls and rules of corporate governance can be developed, whether on the technical side or on the systemic side.

Through the research, it was found that the activation of artificial intelligence techniques in the scope of corporate governance finds its legal support in the direction of the Kingdom of Saudi Arabia towards interest in digital transformation and the possibility of activating the principle of disclosure and transparency electronically, and accordingly we find this in the scope of electronic registration of companies and the issuance of licenses, as well as in the scope of trading in the stock market Finance.

Accordingly, the researcher calls on the Saudi regulator for the need for systematic intervention in order to adopt a special system for applying artificial intelligence techniques, and then clarify the corporate governance regulation on generalizing digital services related to registering companies, following up the decisions and activities of companies in a digital manner, and allowing electronic inspection of the work of corporate accounts.

The researcher proposes to the Saudi regulator to replace digital communication for companies through artificial intelligence techniques and oblige companies to digitally transform their data and documents and make them fully available for viewing in order to apply the principle of disclosure and transparency, which is the basic pillar of corporate governance.

The researcher also suggests that the Saudi Authority for Data and Artificial Intelligence should rely on explicit regulatory texts regarding the application of artificial intelligence techniques to corporate governance and adherence to them.

Key words: Governance, Companies, Artificial Intelligence, disclosure and transparency.

ISSN : 2410-1818

مقدمة:

تُعدُّ فكرة الحوكمة من الأفكار التى امتدت جذورها التاريخية إلى عصر الفراعنة، فكان شخص يرسم وآخر يبنى وثالث يراقب، للتأكد من أنه يعمل طبقاً للمعايير الموضوعة.

كما أن الإسلام عرف الحوكمة منذ عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم، حيث ورد فى الحديث الشريف أنه حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى العَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلاَ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَلَأَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ " ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» بَصُرَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي[1]

وقد أثبت الواقع الاقتصادي أن لهذه الفكرة بُعدًا كبيرًا نحو الإستقرار والإزدهار الاقتصادي العالمى، فلا شك أن العالم الآن يشهد تحريرًا لاقتصاديات السوق – بصفة عامة - وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية– بصفة خاصة - مما يترتب عليها تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع فى حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمى يضمن حماية رؤوس الأموال فى الشركات والمشروعات.

وقد أدت التغيرات الاقتصادية الجديدة إلى تعرض الشركات للمنافسة الشرسة ولقدر كبير من التذبذبات الرأسمالية، مما نتج عنه سوء الإدارة وانتشار الفساد نتيجة للممارسات الخاطئة، الأمر الذى أوجب على الفكر الاقتصادي البحث نحو إيجاد آلية تضمن الحفاظ على رؤوس الأموال من جهة، وتحقيق المصالح من جهة أخرى.

ومن ثم كان لابد من تفعيل أسلوب حوكمة الشركات أو ما يُسمى بالتحكم المؤسسى وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ تدعو إلى الإدارة الصحيحة والرشيدة وتوطيد العلاقة بين الشركة وأصحابها للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم الربحية وتفعيل مبدأي المسؤولية والمحاسبة.

(1) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، (باب احتيال العامل ليهدى له)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، الجزء التاسع، ص28.

ISSN : 2410-1818

فحوكمة الشركات تُعدُّ وسيلة فعَّالة وناجعة للإدارة ولإعلام الغير بشفافية عن موقعها الداخلى والخارجى، فهى عبارة عن نظام داخلى يوضح علاقة العاملين برئيس مجلس الإدارة أو المسؤول الأعلى فى المؤسسة وجميع المسؤولين فيها. وهى كذلك نظام خارجى يركز على الإفصاح عن وضع الشركة للجمهور الخارجى والمساهمين وأصحاب المصلحة، وبالتالى هى الإفصاح والشفافية فى التعامل مع العميل الداخلى والخارجى.

وفي ذات الوقت تشهد نظم المعلومات ثورة هائلة أدت لتغييرات جذرية متسارعة، حيث أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي حديث الساعة؛ فضلاً عن سعى كافة الدول إلى محاولة النهوض واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في سائر المجالات والعلاقات، حيث وضعت غالبية الدول من ضمن أهداف خططها التنموية المستقبلية التقدم في ملف الذكاء الاصطناعي، وأبرز ما يعرف بتقنيات الذكاء الاصطناعي، الذي يُعدُّ حقلاً جديدًا نشأ كأحد علوم الحاسب التي تهتم بدراسة وفهم طبيعة الذكاء البشري ومحاكتها، لخلق جيل جديد من الحاسبات الذكية التي يمكن برمجتها لإنجاز الكثير من المهام التي تحتاج إلى قدرة عالية من الاستنتاج والاستنباط والإدراك، وهي صفات يملكها في الأصل الإنسان البشري، وتندرج ضمن قائمة السلوكيات الذكية التي لم تكن الآلة مهيأة لاكتسابها في الماضي القريب.

هذا وقد أثرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أنظمة حوكمة الشركات، إذ أفرزت التقنية الحديثة أنماطًا وأنواعًا جديدة من تنظيم اجتماعات الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي فضلاً عن التصويت الالكتروني وغيرها من أنظمة الرقابة الحديثة كما سيتضح في جنبات هذا البحث.

فمن الطبيعي أن تتأثر قواعد وأحكام حوكمة الشركات بما خلفته تطبيقات الذكاء الاصطناعي من آثار وما أنتجته من أنماط جديدة للعلاقات القانونية، بحيث يبدو أننا أمام حالة تشريعية غير مكتملة تقتضي تدخلاً تشريعيًا جديد يوائم النصوص القانونية الحالية مع المتغيرات التي استجدت بفعل التطور الهائل في هذا المجال. مما يلزم معه ضلوع النظم القانونية المختلفة في معالجة هذه الآثار عبر حركة تشريعية تعكس استجابة التشريع للجديد والمستجد في هذا الحقل.

وعلى صعيدٍ آخر، يسهم الذكاء الاصطناعي حالياً في تغيير وإعادة تشكيل الطريقة التي نتفاعل بها مع العالم ومؤسسات الأعمال بشكل عام. وتشير التقديرات الحالية إلى أن 30% على الأقل من جميع الشركات حول العالم بدأت في إدماج إحدى أشكال الذكاء الاصطناعي ضمن نموذج أعمالها بحلول عام 2020. كما تشير بعض الدراسات الحديثة إلى حقائق مثيرة في هذا الصدد، منها على سبيل

ISSN : 2410-1818

المثال أن نحو 85% من تفاعلات العملاء مع الشركات التي يتعاملون بها ستتم من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي بدلاً من العنصر البشري[2].

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية فقد أصبح المجتمع السعودي يتقبل بدرجة كبيرة التعامل مع الأجهزة والخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، فقبل عدة سنوات لم تكن فكرة التعامل مع أنظمة ChatBot مثلا أمرًا متقبلًا، ولا حتى الخدمات المحوسبة في بعض الأحيان، حسب أحد الدراسات الصادرة عن شركة Accenture الأمريكية فإن 77% من المستطلعة آرائهم من المجتمع السعودي مرتاحون لتعاملهم مع الخدمات والتطبيقات المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ويعتبر هذا أعلى من النسبة العالمية 62%، ونسبة المستطلعة آرائهم في أمريكا 59.%.

لقد ذكرت نفس الدراسة أن نسبة كبيرة من الأشخاص يميلون للتعامل مع الخدمات والتطبيقات المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لأن السعودية أطلقت مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي قامت بإعدادها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" لمرئيات العموم، حيث تسهم هذه المبادئ في تسهيل التطبيق العملي للأخلاقيات أثناء مراحل دورة حياة تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي[3].

وستسهم هذه المبادئ في دعم مبادرات تنمية البحث والتطوير والابتكار في المملكة، مما ينعكس على مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المملكة للأفراد، بما يضمن الاستخدام المسؤول لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وقامت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، بهذا الإنجاز الوطني من المشاريع التي عملت عليها "سدايا" ضمن حزمة من المشاريع والمبادرات التي تسهم في تحقيق الرفعة للمملكة وضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي في خدمة رؤية المملكة 2030م[4].

---

[2] د. عبدالسلام محمد رائد، تطورات الاستخدام الاقتصادي للذكاء الاصطناعي، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد 77، سبتمبر 2021م.

[3] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي المعروفة اختصاراً باسم سدايا (SDAIA)، هي هيئة حكومية سعودية أنشئت بأمر ملكي في 30 أغسطس 2019، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، فيما يرأس مجلس إدارتها نائب رئيس مجلس الوزراء، ويلحق بها «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، و«مكتب إدارة البيانات الوطنية» اللذين أنشئا معها، ويرتبطان بها تنظيميًا، وفي عام 2021م أطلقت الهيئة برنامج البيانات اقتصاد المستقبل؛ بهدف تعزيز وتمكين القدرات الوطنية في مكاتب البيانات بالجهات الحكومية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الهيئة للإرتقاء بالمملكة إلى الريادة العالمية في مجال إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية، وإطلاق القيمة الكامنة باعتبارها ثروة وطنية قيّمة.

[4] الموقع الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي المعروفة اختصاراً باسم سدايا (SDAIA).

ISSN : 2410-1818

فهذه المبادئ ستساعدنا على الانتقال إلى الجيل التالي من الابتكار في عديد من المشاريع، ونجحت الهيئة في تلخيص مسؤولياتنا التي يجب علينا الالتزام بها في مختلف تطبيقات الذكاء الاصطناعي،مما ينعكس بالتبعية على مستقبل الشركات وحوكمتها وفقا للنظام السعودي.

بل وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول في تبني توصيات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدتها اليونسكو في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 بمشاركة 193 دولة التي جرى تطويرها بمساهمة خبراء من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" كما سنوضح في جنبات هذا البحث.

ثانياً: أهمية الدراسة:

إن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة. كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو، وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت.

كما تتجلى أهمية حوكمة الشركات فى اعتمادها على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس مبدأ سيادة القانون، وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملاً للمنطقة في الأسواق العالمية.

كما أن أهميتها تبرز من جهة أخرى بكونها وسيلة لمحاولة القضاء على انتشار الفساد فى القطاع العام لضمان حصول الشعب على عائد عادل من الأصول الوطنية، واستمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو، ودعم القرارات التنافسية. ومن ثم تظهر الأهمية القومية بل والعالمية لحوكمة الشركات كعلاج ناجع لإختلال التوازن المالى والاقتصادي للشركات العاملة فى مجالات الإستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية.

وتتجلي الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في التطور التكنولوجي الذي تشهده الساحة والذي ساعد في تطوير اقتصاديات العالم من خلال المساهمة في إحكام قواعد وضوابط حوكمة الشركات.

فموضوع تطور وسائل وآليات وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثير ذلك على حوكمة الشركات لا يزال يثير اهتمامات الفكر القانوني المعاصر، كما تبرز أهميته من خلال المميزات الكثيرة التي

ISSN : 2410-1818

يحققها هذه التقنيات باختصار الجهد والوقت وتجاوز الروتين في عملية الحوكمة، فضلا عن أنه يؤدي الي القضاء علي ظاهرة منتشرة وهي ظاهرة الفساد المالي لإحكام الرقابة على هذه الأنظمة الحديثة.

ولذا يُعدُّ انطلاق رؤية 2030، من منا لم يسمع بعد بالذكاء الاصطناعي؟ على الأغلب أن الاجابة ستكون لا أحد، ففي ظل هذا التقدم التقني والعلمي الهائل، وفي ظل عصر تُهيمن فيه البيانات على الكثير من الحلول والتقنيات، أصبح مُصطلح الذكاء الاصطناعي منتشرًا في كافة المواقع والأخبار.

منذ أن أُعلن عن انطلاق رؤية السعودية 2030 عام 2016، تعيش المملكة العربية السعودية في حالة من "الانتعاش التقني" إن جاز لنا التعبير، وذلك في الجانب المعرفي والتطبيقي في كافة القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك يرجع لسبب بسيط، ألا وهو التبني الواضح والقوي لاستراتيجيات التحول الرقمي التي ستعمل على نقل الدولة السعودية ومجتمعها نحو مرتبة متقدمة ضمن مجموعة الدول والمجتمعات الرقمية الحديثة والمتطورة. لم يكن صدور قرار اعتماد "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي" قرارًا مفاجئًا في الوسط التقني ولدى الشركات وقطاعات الأعمال، لأن هذا القرار هو استكمال لمسيرة تحقيق رؤية 2030.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

الهدف العام للدراسة:

التعرف على انعكاس تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات السعودية.

الأهداف الفرعية: تهدف الدراسة إلى

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، وبيان أهميتها، وكذلك استعراض أهم آلياتها في النظام السعودي.
- إبراز دور حوكمة الشركات القائم في الإفصاح والشفافية الكاملة عن كل ما يتصل بعمل الشركات فى الوقت المناسب. مما يمكن من خلاله تقييم الموقف المالى والأداء وتسهيل الحصول على المعلومات المالية والتى تلعب دوراً رئيسياً فى اتخاذ القرارات الإستثمارية ووضع استراتيجيات العمل داخل الشركات وذلك من خلال التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتفادى الفشل المالى والأزمات الاقتصادية، بما يضمن استمرارية النشاطات وتحقيق النمو الاقتصادي ودعم القدرات التنافسية لخدمة الأهداف المجتمعية وزيادة الدخل القومى.
- تحقيق ضمان للمالكين من عدم إساءة الإدارة استغلال أموالهم، فضلا عن سعي الإدارة إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل، وتمكين حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال.

ISSN : 2410-1818

- بيان الآليات القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن من خلالها تطوير ضوابط وقواعد حوكمة الشركات سواء علي الجانب التقني أم علي الجانب النظامي.

رابعاً: اشكالية الدراسة:

تواجه اقتصادات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية، سواء كانت سياسية، مثل التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، أو اقتصادية، مثل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحر، تحد كبير يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري، وما يساعد على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في موجهة هذا الخطر الداهم. لذا فإن مشكلة الدراسة التي يحاول الباحث التصدي لها تتركز في افتقار الشركات المملوكة للدولة إلى آليات حوكمة والتي من شأنها أن تحد من مشكلة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها هذه الشركات.

ومن ناحية أخرى، تكمن مشكلة البحث في أن الكثير من الدول المطبقة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وبصفة خاصة الدول العربية ما زالوا يجهلون خبايا هذا النظام ومزاياه وعيوبه، فضلًا عن تأثيره على معدلات البطالة بتقليل العمالة البشرية والاعتماد على الآلة، بالإضافة إلى أن استخدام الأتمتة في المجالات الاقتصادية قد يضر بمصالح الأفراد وحقوقهم الاقتصادية، حيث أن البيانات الخاصة بهم يتم التعامل معها بشكل آلي يمكن اختراقه، الأمر الذي قد يشكل خطورة ويحتاج حوكمة وتنظيم من قبل الحكومات.

وعليه، تتمثل الاشكالية الرئيسية للدراسة بسؤال رئيسي يتبعه عدد من الاسئلة الفرعية، ومفاد ذلك السؤال، ما انعكاسات تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات في النظام السعودي في ظل الأنظمة والقواعد واللوائح المرتبطة بهذا الموضوع؟

أما الأسئلة الفرعية فهى كالآتي:

1- ما هو الذكاء الاصطناعي وصوره وتقنياته؟
2- ما مدى قدرة الدولة علي تطبيق هذه التقنيات الحديثة ومدى تقبل الأفراد لها؟
3- ما هي الضوابط والقواعد الرقابية على تطبيق تطورات الذكاء الاصطناعي، وتأثيرها على قواعد حوكمة الشركات؟
4- هل تكمن المشكلة في استخدام هذه التقنيات الحديثة في حد ذاتها فقط؟ أم أن الأمر يتعلق بعدم وجود قواعد قانونية تحكم مزاولتها أو على الأقل عدم فاعليتها؟ وما هو دور الجهات الرقابية بهذا، وما إذا كان الذكاء الاصطناعي يُمارس من خلال جهات حكومية أو خاصة، وهل يمكن توفير

ISSN : 2410-1818

الحماية اللازمة عند اختراق بيانات الأفراد المستخدمين التكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وبصفة خاصة في مجالات الأسواق المالية والبنوك والشركات ؟

خامساً: منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية هذه الدراسة ارتأى الباحث الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد عليه الباحث حيث تستهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة حوكمة الشركات في النظام السعودي الحديثة وتأثير تطورات الذكاء الاصطناعي عليها، وإلى أي مدى يمكن اعتبارها بديلاً عن وسائل الحوكمة التقليدية، وصولاً إلى آلية استخدام هذه الوسائل في الرقابة على الشركات ومكافحة الفساد المالي والإداري.

وستعتمد الدراسة على العديد من المصادر المتخصصة من مؤلفات عامة وكذا إسهامات الفقه، وأخيراً فإن الدراسة لم تغفل الرجوع إلى العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة بحسبانها مصدرا ثرياً بأحدث الاتجاهات سواء التشريعية أو القضائية أو الفقهية.

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

تتجلى أهمية ظهور التطبيقات الذكية في حياتنا اليومية، في ضرورة السعي لمعرفة المزيد من المعلومات عن هذه الخدمات التي تقدمها الحكومة المتقدمة، والتي تتميز بنوع أو شكل أو قالب متطور، لكونها تقدم عبر الشبكة المعلوماتية وبواسطة وسائل تقنية المعلومات المتطورة، منها الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، بهدف تحقيق السرعة والشفافية والكفاءة وفاعلية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية، مما يساعد هذا الأمر على إمكانية المحاسبة، وتوفير تكلفة الخدمة على الحكومة والمتعاملين، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي، فالحكومة مسؤولة عن تقديم المعاملات والخدمات الذكية بصورة رقمية لمؤسسات الأعمال والمقيمين عليها ومواطنيها[5].

[5] د. مها مهدي الخفاف ود. غسان أحمد العتيبي، نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م، ص 27.

ISSN : 2410-1818

وسنعرض من خلال هذا المبحث تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان ومزاياه وعيوبه، ونشأة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، كلٌ في مطلبٍ مستقلٍ على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: مميزات وعيوب الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: تعريف حوكمة الشركات ونشأتها في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

يلزم قبل التعرض لتعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي أن نتناول أولًا: **تعريف الذكاء لغة:** ورد بتعريف الذكاء في قاموس المعاني على أنه مصدر الفعل "ذكا "[6]والذكاء في أصل اللغة يدل على حدة في الشيء ومنه قيل للشمس ذكاء لأنها تذكو كما تذكو النار، ويقال ذكاء النار أي شدة وهجها، وذكاء الإنسان أي قدرته على الفهم والادراج والاستنتاج والتحليل، ويقال ذكاء الشخص أي كان سريع الفهم حاضر البديهة، وذكا عقله أي اشتدت فطنته ونباهته قال الشاعر:-[7]

يفضله إذا اجتهدوا عليه..... تمام الشيء منه والذكاء.

الذكاء اصطلاحًا: اختلف العلماء في تعريف الذكاء اختلافًا كبيرًا وهذا أمر طبيعي؛ إذ لكل فهمه وتصوره ورؤيته الخاصة التي تختلف عن غيره وزاد الخلاف حدة تنوع الذكاء، والاختلاف في تعريف هذه الأنواع فهناك الذكاء العاطفي والانفعالي والشخصي وغيرها.

ويتألف الذكاء من أربع قدرات هي الفهم، الابتكار، النقد والقدرة على توجيه الفكر في اتجاه معين واستبقائه فيه. فالذكاء قدرة فطرية عامة أو عامل يؤثر على جميع أنواع النشاط العقلي مهما اختلف موضوع هذا النشاط أو شكله[8].

ومن جماع التعريفات السابقة للذكاء سواء في اللغة أو الاصطلاح أو في الفلسفة وعلم النفس يمكن أن نعرف الذكاء الإنساني بأنه قدرة الإنسان على الفهم والاستيعاب والتحليل والاستنتاج والتصرف، فالذكاء الإنساني ملكة عقلية يتمتع بها الإنسان تختلف من شخص لآخر وتتمتع هذه الملكة بالقدرة على النقاش والتطور من خلال التعلم والتدريب.

---

[6] قاموس المعجم الوسيط. متاح على الموقع الإلكتروني http://www.almaany.com

[7] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض، دار إحياء التراث العربي مدون سنة 2001 ص 43.

[8] للمزيد انظر د. محمد الحجار، الوجيز في علم النفس السريري، منشورات جامعه دمشق سنة 2006 ص 53.

ISSN : 2410-1818

تعريف الذكاء الاصطناعي:

تعددت التعريفات التي وضعها العلماء للذكاء الاصطناعي فقد عرفه البعض أنه " أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة للقيام بأعمال تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان"[9] كما عرف أيضًا بأنه" فن تصنيع الآلات القادرة على القيام بعمليات تتطلب الذكاء عندما يقوم بها الإنسان"[10].

في حين يرى آخرون أن الذكاء الاصطناعي هو "عملية محاكاة للذكاء البشري عبر أنظمة الكمبيوتر، فهو محاولة لتقليد سلوك البشر من خلال إجراء تجارب على تصرفاتهم ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة ردود أفعالهم ونمط تفكيرهم وتعاملهم مع هذا الموقف ثم محاولة محاكاة طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة"[11].

ومن التعريفات الحديثة أيضًا أن الذكاء الاصطناعي هو "محاولة جعل الكمبيوتر أو الآلة بالبرمجة مثل الإنسان سواء في تفكيره أو تصرفاته أو حل لمشكلاته وممارسته لكافة نواحي الحياة اليومية، وذلك عن طريق دراسات تجري على الإنسان ونستخلص منها نتائج تساعد في تفسير سلوك الإنسان وبرمجة ذلك لتطبيقه على الآلة"[12].

ويرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي هو محاكاة للذكاء البشري عبر تقنيات متطورة تحمل بداخلها خوارزميات معدة سلفاً لتحليل كم هائل من البيانات والمعلومات والتعرف عليها وفهمها، والتصرف في ضوء تلك البيانات والمعلومات المختزنة لديه بشكل يحاكي البشر ويتسم بالدقة الشديدة، كما أن تلك الخوارزميات يتطور منطقها ذاتيًا بالتزامن مع تضخم البيانات عن طريق خاصية التعلم الذاتي.

---

[9] عبدالمجيد مازن، استخدامات الذكاء الاصطناعي في الهندسة الكهربائية، دراسة مقارنة رسالة ماجستير الأكاديمية العربية سنه 2009، ص 17.

[10] د. صلاح الفاضلي، آلية عمل العقل عند الإنسان، ط1، عصر الكتب للنشر والتوزيع سنه 1018، ص 4.

[11] إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، تأثيرات تزايد نور التقنيات الذكية في الحياة اليومية للبشر، مقال منشور بتاريخ 2012/3/21 على الموقع الالكتروني www.almanhal.com

[12] د/ يحيي إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون، العدد 82، أبريل 2020، ص 11.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني

مميزات وعيوب الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

مما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي سيلعب دورًا مهمًا ومركزيًا في تحقيق رؤية السعودية 2030، فهو العنوان الأبرز والحاضر القوي في مواضيع وعناوين كثيرة مثل بناء المُدن الذكية وإنترنت الأشياء وأنظمة المساعدة الشخصية وروبوتات خدمة العملاء والدردشة الآلية والأنظمة الخبيرة وأنظمة التشخيص الطبي والرؤية الحاسوبية وأنظمة التفاعل الصوتي وغيرها العديد من المواضيع الأخرى. جميع العناوين السابقة التي ذُكرت والتي لم تُذكر تُمثل حالات وحاجات واقعية موجودة في حياة المجتمع السعودي، يحتاج لوجودها وتطويرها وتحسينها بشكل دائم في مجالات متنوعة مثل التعليم والرعاية الصحية والزراعة والاقتصاد والنقل والأمن، وهذا يعني في النهاية حضورًا قويًا للذكاء الاصطناعي، وأنه أحد مرتكزات التحول الرقمي التي تسعى السعودية لتحقيقه.

ولقد ذكرت إحدى الدراسات الصادرة عن شركة Accenture الأمريكية أنه من المتوقع أن يعمل الذكاء الاصطناعي والحلول المستندة إليه على إضافة 215 مليار دولار لاقتصاد المملكة العربية السعودية بحلول عام 2035 ليمثل ذلك زيادة بنسبة 12.5% في قيمة الناتج المحلي، وستكون أكثر القطاعات التي ستحقق هذه الإضافة هما قطاعي الصناعة والخدمات العامة.

وعليه، فإذا كانت الثورة الصناعية قد مكنت من استبدال عضلاتنا بالآلات، فإن الثورة الرقمية تتجه نحو تعويض أدمغتنا بالذكاء الاصطناعي، فأصبح التعامل مع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يتم بشكل يومي وفي كافة الأنشطة والمجالات، فنحن اليوم محاطون بآلات ذكية تزداد انتشارًا في حياتنا اليومية من مركبات مستقلة وطائرات بدون طيار أو برمجيات بإمكانها مساعدة الأطباء أو القضاة أو المحامين في أنشطتهم المهنية، إلا أن الذكاء الاصطناعي كأي نوع من التكنولوجيا من صنع الإنسان تتسم بمميزات تجعلها نقلة ضخمة في الحضارة والتطور العلمي وتلحقها أيضًا بعض العيوب، وسوف نتعرض في هذا المطلب لمميزات وعيوب الذكاء الاصطناعي على النحو التالي:

أولاً: مميزات الذكاء الاصطناعي:

توجد العديد من الإيجابيات والمميزات للذكاء الاصطناعي نظرًا لما يتمتع به من قدرات فائقة تفوق في أحيان كثيرة النموذج الذي كانت هى في الأصل محاكاة له وهو الإنسان، فلقد أثبتت التكنولوجيا الرقمية أنها قادرة على ربط الأفراد عبر الحواجز الثقافية والجغرافية، ويحتمل أن يساعد المجتمعات على أن تصبح أكثر سلامًا وتماسكًا، فضلا عن أن برامج الذكاء الاصطناعي تتميز عن غيرها من البرامج الأخرى بقدرتها الفائقة على اكتساب الخبرة والتعلم واتخاذ القرار باستقلالية دون الإشراف البشري المباشر، فضلًا عن تمتعها بمهارات التسبيب والاستنباط والتكييف مع البيئة

ISSN : 2410-1818

المحيطة[13].

كما تتميز برامج الذكاء الاصطناعي بالقدرة على الاستمرار في العمل وأداء المهام بشكل مستمر دون الشعور بالملل أو التعب كما هو الحال بالنسبة لحالة أداء البشر للأعمال والمهام، ويوفر الذكاء الاصطناعي العديد من التطبيقات التي أصبحت ذات أهمية كبيرة في حياتنا اليومية ويعد الهاتف الذكي وما يحتويه من أنظمة ذكية متنوعة كنظام تحديد المواقع أحد أبرز الأمثلة على استخدامات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

ويسهم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحد من هامش الخطأ الذي قد يحدث أثناء تنفيذ المهام، بالإضافة إلى القدرة على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها بشكل سريع[14].

كما تمتلك تقنية الذكاء الاصطناعي التطبيقي ميزة تنافسية، إذ تدرك الشركات بشكل متزايد الميزة التنافسية لتطبيق رؤى الذكاء الاصطناعي على أهداف الأعمال وجعلها أولوية على مستوى الأعمال، على سبيل المثال، يمكن أن تساعد التوصيات المستهدفة التي تقدمها تقنية الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات أفضل بشكل أسرع، كما يمكن للعديد من ميزات وقدرات الذكاء الاصطناعي أن تؤدي إلى خفض التكاليف وتقليل المخاطر وتسريع وقت الوصول إلى السوق وغير ذلك الكثير، إذ تعد تقنية الذكاء الاصطناعي تقنية استراتيجية حتمية تعمل على الحصول على كفاءة أكبر وفرص جديدة للدخل وتعزيز ولاء العملاء، كما أنها تتحول بسرعة إلى ميزة تنافسية للعديد من المؤسسات، فمع الذكاء الاصطناعي، يمكن للشركات إنجاز المزيد من المهام في وقت أقل، وإنشاء تجارب عملاء مخصصة وجذابة والتنبؤ بنتائج الأعمال لزيادة الربحية، ولكن الذكاء الاصطناعي لا يزال تقنية جديدة ومعقدة، فللحصول على أقصى استفادة منها، تحتاج إلى الخبرة الكافية في كيفية إنشاء حلول الذكاء الاصطناعي وإدارتها على نطاق واسع، يتطلب مشروع الذكاء الاصطناعي أكثر من مجرد توظيف عالم بيانات، فيجب على الشركات تنفيذ الأدوات والعمليات واستراتيجيات الإدارة لضمان نجاح تقنية الذكاء الاصطناعي[15].

---

[13] SJ, Russell, P.Norvig, artificial intelligence: A modern approach , prentice hall, 2016, P 35.

[14] Dataflair team, pros and cons of artificial intelligence a threat or a blessing ?

www.data-flair-training/blogs/artificial-intellifgence-advantages disadvantages.

[15] انظر: ما هو الذكاء الاصطناعي – AI؟ منشور على الموقع التالي:

https://www.oracle.com/ae-ar/artificial-intelligence/what-is-ai/

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: عيوب الذكاء الاصطناعي.

يعد الذكاء الاصطناعي كغيره من التكنولوجيا من صنع الإنسان، فكما له العديد من المميزات التي تعرضنا لها سابقا قد تلحقها أيضا بعض العيوب. فعندما ننظر إلى الجانب الأكثر إشراقا لشيء ما يجب أن ندرك أن هناك جانب أكثر قتامة له، لذلك على الرغم من المزايا العديدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي إلا أن له بعض العيوب التي لا يمكن تجاهلها نذكر منها ما يلي:

1- **ارتفاع كلفة التنفيذ:** يستلزم إعداد الأجهزة القائمة على الذكاء الاصطناعي وأجهزة الكمبيوتر وما إلى ذلك مبالغ باهظة لشراء وتشغيل هذه التكنولوجيا، لذا يصعب على الدول الفقيرة الحصول على خدمات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير مقارنة بالدول القوية اقتصاديًا.

2- **تهديدات اقتصادية:** يؤثر تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على حجم ونوعية الوظائف وفرص العمل المتاحة، فالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي سوف يؤدي إلى الاستغناء عن العديد من الموظفين الذين سيتم استبدالهم بالماكينة أو الروبوت الذي يعمل ذاتيًا دون حاجة إلى الاعتماد على العنصر البشري، وعلى أقل الأضرار يتم تقليل عدد العمالة وانتشار البطالة الجامحة بعد أن تحل الأتمتة والذكاء الاصطناعي محل العمال البشر[16]، وظهور العديد من الجرائم المرتبطة بالبطالة كالسرقة والمخدرات سواء اتجار أو تعاطي[17].

3- **تداعيات اجتماعية:** تؤدي زيادة الاحتكاك مع الآلات إلى انفصال البشر تدريجيًا عن محيطهم الاجتماعي البشري وهو ما يفقد العلاقات الإنسانية مرونتها التقليدية ويجعلها أكثر صلابة أو جمود فتتحول طرق التفكير والتفاعلات البشرية من التعقيد المفيد إلى التنميط ولو كان منتجًا ويصبح الهدف من العلاقات الإنسانية ماديًا بعدما كان معنويًا بالأساس.

4- **افتقار أنظمة الذكاء الاصطناعي للأخلاقيات والقيم الإنسانية:**

تهتم أنظمة الذكاء الاصطناعي بتنفيذ ما صممت من أجله دون النظر إلى ما هو صحيح أو خطأ في تنفيذ المهام، فهي ليست على وعي كاف بالأبعاد الإنسانية والأخلاقية، فالذكاء الاصطناعي مصمم للقيام بوظائف مفيدة للبشرية وسيقوم بها بغض النظر عن الظروف المحيطة أو المستجدة، فمثلًا إذا قام أحد الأطفال في المنزل بمحاولة إعاقة روبوت عن القيام بوظائفه في تنظيف المنزل على سبيل الدعابة فإن الروبوت سوف يتعامل مع هذا الموقف باعتباره تهديدًا يعوقه عن القيام بوظيفته وقد يتسبب في قتل هذا الطفل من أجل القيام بوظيفته التي صُمِّم من أجلها .

---

[16] عبد الله الراوي، الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2017/9/4 متاح على الموقع الالكتروني http://ar.unesco.org .

[17] Gentsch P., Ai in Marketing, Sales and Services, Palgrave Macmillan, Cham, 2019 ,P. 50

ISSN : 2410-1818

5- **لا تتحسن بالخبرة:** من أكثر الخصائص المدهشة للقوة المعرفية البشرية قدرتها على التطور مع تقدم العمر والخبرة، ومع ذلك لا يمكن قول الشيء نفسه على أنظمة الذكاء الاصطناعي لأنها آلات لا يمكن تحسينها بالتجربة، فهي تعمل من خلال برمجتها لأداء مهمة محددة عن طريق خوارزميات معينة وبالتالي فقدرة الآلة على التعديل والتغيير والتعامل مع المستجدات تظل غير مكتملة وأقل من قدرة البشر في هذا الشأن.

6- **يفتقر إلى الإبداع:** لم يتم إنشاء أنظمة الذكاء الاصطناعي لأعمال إبداعية، لذا يجب أن يكون واضحًا تمامًا أن الإبداع أو الخيال ليس موطن الذكاء الاصطناعي على الرغم من أنها يمكن أن تساعدك في تصميم وإنشاء شيء مميز إلا أنها لا تزال غير قادرة على منافسة العقل البشري.

7- **التعرض للأعطال والفيروسات:** رغم المزايا العديدة التي تتمتع بها تقنيات الذكاء الاصطناعي من الناحية الفنية والعملية إلا أنها لم تصل بعد إلى درجة الكمال القصوى، فما زالت برامجها عرضة للإصابة بالفيروسات والأعطال الفنية مما يجعلها تعمل بشكل غير متوقع وذلك يمكن أن يؤدي إلى وقوع أضرار بالغة[18].

المطلب الثالث

مفهوم حوكمة الشركات ونشأتها في المملكة العربية السعودية

تُعدُّ حوكمة الشركات بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها، وسواء داخل الشركات والأجهزة الحكومية، أو غير الحكومية، وهى عملية متعددة المراحل وممتدة الأبعاد، ومتزايدة المفعول، فهى تتخذ من الأخلاق الحميدة أداتها ومحورها، ومن الضمير الذاتي عدتها وبنيانها، ومن الوعي الإدراكي بالقيم والمثل نظامها.. وهي عنصر لازم ومتلازم في كافة الأعمال، وفي ممارسات كافة المنظمات سواء كانت تهدف إلى الربح، أو لا تهدف إلى الربح، من أجل تحقيق وتوفير عناصر الصحة والسلامة، وإن كانت تزداد أهميتها في إدارة الشركات، من أجل سلامة هذه الشركات، وضمان حقوق المساهمين فيها، وتحقيق عوامل الثقة والحصافة في البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم نشرها عنها، وهي عملية تتم من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية، والمحاسبية، والمالية، والاقتصادية[19].

فبشكل مبسط تعد حوكمة الشركات هي الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين

[18] Emad Abdel Rahim Dahiyat , intelligent agents and liability , is it a doctrinal problem or merely a problem of explanation ? Artificial intelligence and Law, 18 - 9 - 2019, p. (103 - 121)

([19]) سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 32.

ISSN : 2410-1818

إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، حيث تسهل عملية الرقابة الفعالة على الشركة[20].

وتتركز مبادئ حكومة الشركات بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، والتفويض والوكالة في الإدارة، وكذا المشاكل بين أصحاب الملكية الحاكمة في الشركة وصغار المساهمين الآخرين[21]، وكذلك أصحاب المصالح الأخرى مثل الدائنين والعاملين والحكومات التي تقوم بإنشاء الإطار المؤسسي والقانون الشامل للحوكمة. ويخضع هؤلاء جميعًا في علاقاتهم لقواعد حكومة الشركات، إما بالالتزام الإجباري من خلال القانون والتنظيم المؤسسي، أو الالتزام الاختياري، أو أخيرًا نتيجة ضغوط وحوافز من قوى السوق لاتباع أفضل الممارسات. وعليه، سوف نتناول في هذا المطلب تعريف حوكمة الشركات ونشأتها ومراحل تطورها في المملكة العربية السعودية، في النقاط الآتية:

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

في الواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح «حوكمة الشركات»، ويرجع ذلك إلى تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل[22]. ولهذا فقد تعددت التعريفات لحوكمة الشركات وهو ما نوضحه فى السياق التالى: فقد عرف البعض الحوكمة بأنها: عبارة عن الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم أو الشركة، وذلك بغرض الرقابة على المخاطر، وضمان قيام إدارة الشركة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر[23].

([20]) Reform Toolkit, Corporate Governance for Emerging markets, 2008, p 3.

([21]) د. محمد أحمد سلام، حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة – مع التطبيق على الاقتصاديات الناشئة (مصر ودول الخليج العربي) –، دراسة قانونية اقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص 9.

([22]) انظر نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص 1.

([23]) د. سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1، المجلد رقم 45، يناير 2008، ص 1.

ISSN : 2410-1818

ويرى الباحث أن حوكمة الشركات هى مجموعة القواعد والإجراءات التى تحدد الضوابط اللازمة لتحقيق الشـــفافية والرقابة في إدارة الشـــركة وفقاً للمعايير العالمية وذلك من خلال تحديد الحقوق والواجبات والمســؤوليات بين ملاك الشــركة ومجلس إدارتها والمســاهمين فيها وأصــحاب المصــالح الأخرى لضــمان أكبر قدر من التوازن والحماية لهم ولتحقيق أهداف الشــركة وزيادة أطر جذب الإستثمار.

ثانيًا: نشأة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية:

تُعدُّ السوق السعودية الأكبر عربيًا من حيث القيمة السوقية وقد أسست أول شركة مساهمة في المملكة عام 1954م، وفي نهاية عام 2007م وصل عدد الشركات المساهمة المدرجة بالسوق السعودية إلى 111 شركة بقيمة سوقية تقارب 2 تريليون ريال سعودي وبعدد أسهم بلغ 30 مليار و728 مليون سهم إلا أن بداية التداول في الأسهم كان في بداية السبعينات الميلادية عندما تزايد عدد الشركات المساهمة، وفي العام 1984م صدر مرسومًا ملكيًا بتنظيم تداول الأسهم عن طريق البنوك المحلية، وفي عام 1990م تم تطبيق أول نظام إلكتروني متكامل للتداول وفي العام 2001م تم إطلاق نظام التداول الذي أحدث نقلة نوعية جديدة لنظام التداول الذي يواكب التطورات العالمية وتحسين البيئة الاستثمارية وقامت المملكة بمراجعة العديد من الأنظمة وتحديثها وإصدار أنظمة جديدة تهدف إلى إعادة هيكلة السوق المالية وفق أحدث الأسس والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال وحظيت مهنة المحاسبة والمراجعة باهتمام الدولة وقد مرت بعدة مراحل من التطور منذ عام 1931م حتى عام 2007م واشتملت على العديد من آليات الحوكمة التالية: (النظام التجاري، نظام الشركات السعودي، نظام المحاسبين القانونيين، المعايير المهنية، لجان المراجعة، نظام الرقابة الداخلية، لائحة الحوكمة، المراجعة الداخلية).[24]

[24] د. عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية "الواقع.. والطموح"، المؤتمر العلمي الأول بكلية الاقتصاد جامعة دمشق بعنوان "دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي"، 2008.

ISSN : 2410-1818

وأخيرًا، فقد أفرد المنظم السعودي الباب العاشر من لائحة الحوكمة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بعنوان " تطبيق حوكمة الشركات" [25]، ونص بالمادة الحادية والتسعون عن تطبيق الحوكمة الفعالة بالآتي:

يضع مجلس الإدارة قواعد حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع الأحكام الإلزامية في هذه اللائحة، وعليه مراقبة تطبيقها والتحقق من فعاليتها، وتعديلها عند الحاجة وعليه في سبيل ذلك القيام بما يلي:

1) التحقق من التزام الشركة بهذه القواعد.
2) مراجعة القواعد وتحديثها وفقاً للمتطلبات النظامية وأفضل الممارسات.
3) مراجعة وتطوير قواعد السلوك المهني التي تمثل قيم الشركة، وغيرها من السياسات والإجراءات الداخلية بما يلبي حاجات الشركة ويتفق مع أفضل الممارسات.
4) إطلاع أعضاء مجلس الإدارة دوماً على التطورات في مجال حوكمة الشركات وأفضل الممارسات، أو تفويض ذلك إلى لجنة المراجعة أو أي لجنة أو إدارة أخرى.

أما المادة الثانية والتسعون من ذات اللائحة فخصصها على تشكيل لجنة حوكمة الشركات ونص فيها على الآتي:

في حال تشكيل مجلس الإدارة لجنة مختصة بحوكمة الشركات، فعليه أن يفوض إليها الاختصاصات المقررة بموجب المادة الحادية والتسعين من هذه اللائحة، وعلى هذه اللجنة متابعة أي موضوعات بشأن تطبيقات الحوكمة وتزويد مجلس الإدارة سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات التي تتوصل إليها.

- ويجوز لمجلس إدارة الشركة توجيه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة أو الخاصة من خلال وسائل التقنية الحديثة التي تتيح الآتي[26]:

أ. إمكانية إثبات محتوى الدعوة وتاريخ إرسالها ووقتها.

ب. إمكانية معرفة موجه الدعوة والموجهة إليه.

---

[25] بموجب القرار رقم 8-16-2017 وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م بناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-٥-٢٠٢٣) وتاريخ 1444/6/25 الموافق 2023/1/18م بناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/132 وتاريخ 1443/12/1هـ

[26] المادة (23) من لائحة حوكمة الشركات، المرجع السابق.

ISSN : 2410-1818

- ويجوز اشتراك المساهمين في اجتماعات الجمعيات العامة أو الخاصة ومداولاتها، وإطلاعهم على جداول أعمالها والمستندات ذات العلاقة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وذلك وفقاً للضوابط الآتية: [27]

أ. أن تكون مشاركة المساهم عن طريق نقل مرئي وصوتي لحظي لاجتماع الجمعية العامة أو الخاصة.

ب. أن يتاح للمساهم المشاركة بفاعلية في اجتماع الجمعية العامة أو الخاصة وبصورة آنية تمكنه من الاستماع ومتابعة العروض وإبداء الرأي والمناقشة والتصويت على القرارات.

- كما يجوز للشركة أن تتيح للمساهمين التصويت الآلي على بنود جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة أو الخاصة وإن لم يحضروا هذه الاجتماعات.
- ويجب على مجلس إدارة الشركة في حال عقد اجتماع الجمعية العامة أو الخاصة من خلال وسائل التقنية الحديثة، وضع الإجراءات اللازمة للتحقق من هوية المساهم الذي يصوت آلياً والمساهم المشارك في اجتماع الجمعية، ومن أحقيته في التصويت على أي من بنود الاجتماع[28].

المبحث الثاني

تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات

تمهيد وتقسيم:

بادئ ذي بدء يُقصد بالرقابة لغة: الرقيبُ: الحافظُ. والرقيبُ: المُنْتَظِرُ. تقول رقبت الشئ أرقبه رقوبا، ورِقْبَةً ورِقْباناً بالكسر فيهما، إذا رَصَدْتَهُ. [29] ومن أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى «الرَّقِيبُ» وَهُوَ الحافظُ

---

[27] المادة (24) من لائحة حوكمة الشركات، المرجع السابق.

[28] المادة (25) من لائحة حوكمة الشركات، المرجع السابق.

[29] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ – 1987 م، مادة (ر ق ب) 1/ 137.

ISSN : 2410-1818

الَّذِي لاَ يَغِيب عَنْهُ شيءٌ، فعيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «ارْقُبُوا مُحَمّدا فِي أَهْلِ بَيْته» أَيِ احفَظُوه فيهِمْ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «مَا مِنْ نَبيّ إلاَّ أُعْطِي سَبْعَةَ نُجَبَاء رُقَبَاء» أي حَفَظة يكونون معه [30].

الرقابة شرعا: قال تعالى " لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ" [31]. يعني لا يحفظون في مؤمن قرابة ولا عهدا.

أما تعريف الرقابة نظامًا فقد اتجه الفقه فى تعريفه للرقابة إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول: وتعنى القرارات التى تصدر أو الجزاءات التى يكون من شأنها تحقيق هدف أو مجموعة أهداف واضحة، وقد قسَّم هذا الاتجاه الرقابة إلى رقابة مالية ويكون غرضها الحفاظ على أموال الشركة ومركزها المالى.ورقابة على الأداء وهى وسيلة التأكد من تحقيق الأهداف وعدم الإنحراف عن الخطط الموضوعة، ورقابة على الكفاية وتعنى التحقق من فرص تحسين معدلات الأداء وتحقيق الغايات المنشودة من الشركة[32]. **أما الإتجاه الثانى:** يرى هذا الاتجاه أن المعول عليه فى عملية الرقابة – بشكل أساسى – هى الاجهزة التى تتولى الرقابة والمراجعة والفحص والمتابعة وجمع المعلومات وتحليل البيانات والنتائج[33]. أما **الإتجاه الثالث:** يرى هذا الاتجاه أن الرقابة تقوم أصلاً على توفر قاعدة بيانات ومعلومات تعمل على الإستفادة منها فى متابعة النشاط ومراجعة نتائج الأعمال.

ويرى الباحث أنه لا يمكن التسليم بالأخذ باتجاه دون غيره، إذ أن الاتجاهات الثلاثة متكاملة ومتلازمة، ومن ثم فإن الرقابة هى "سلطة الإشراف والمراجعة والفحص للتعرف على كيفية سير العمل داخل الشركة، وللتأكيد على صحة استعمال أموالها فى الأغراض المخصصة لها، وأن الرقابة تُعدُّ عاملاً أساسيًا وعنصرًا جوهريًا فى تحقيق ليس فقط الإدارة الفعالة للشركة بل تحقيق الإدارة الرشيدة المستدامة التى تحقق الأغراض والمصالح للشركة والمساهمين والمستثمرين، الأمر الذى يحقق نموا واضحا فى الاقتصاد الوطنى والعالمى.

---

[30] النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، 248/2.

[31] سورة التوبة من الآية 10.

[32] د/ سلامة عبدالصانع أمين، الرقابة كأداة من أدوات حوكمة الشركات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2015، ص53.

[33] د/ عبدالسلام بدوى، الرقابة على المؤسسات العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر، ص88.

ISSN : 2410-1818

ومن هذه التقدمة فسوف نتناول في هذا المبحث مدى الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي للرقابة على مدى الالتزام بحوكمة الشركات في مطلب أول، وعلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مطلب ثان، وأخيرًا الجوانب الحيوية لإدارة الذكاء الاصطناعي في مستقبل حوكمة الشركات في مطلب ثالث. وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

الالتزام بحوكمة الشركات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي

بداية تتمثل إشكالية اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في مجال حوكمة الشركات، في ضرورة إحاطتها بسياج من الضمانات الأمنية لحماية البيانات الإلكترونية التي تتعلق بالشركة، فإن تنظيم حماية البيانات والوصول إليها أمر بالغ ومزدوج الأهمية فمن ناحية يضمن قدرة الشركات على حماية البيانات الحساسة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى غالباً ما تحتاج الشركات للوصول إلى البيانات المتاحة للجمهور لضمان إمكانية النظر في جميع نقاط البيانات ذات الصلة لتحسين القدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي، ويشكل هذا التحدي المزدوج مخاطر كبيرة على الشركات لأتمتة عملية صنع القرار بالكامل على مستوى مجلس الإدارة([34])، لذا يجب على الشركات التي تستعين بالذكاء الاصطناعي أن تمتلك نظام أمني قادر على حماية بياناتها مع الاستجابة لمتطلبات إدارة الشركة وقدرتها على الإدارة والتوجيه.

ولعل هذه الحاجة تتزايد في الدول المتقدمة التي تملك قواعد تكنولوجية كبيرة تؤهلها إلى الاستعانة بالذكاء الاصطناعي بشكل شبه كامل في مجريات أمورها وتقل حدتها في الدول النامية التي يعد الاستعانة بالذكاء الاصطناعي شبه منعدم فهنا يكون حاجاتها - الدول المتقدمة - إلى نظام أمني غير معرض للاختراق أو لكشف بياناتها السرية، وفي كلتا الحالات تختلف حجم تعامل الشركات مع الذكاء الاصطناعي وسبل الاستعمال الآمن له، لكن مشكلة الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات تتعاظم حال تنوع الأنظمة المتبعة واختلافها بين الشركة الأم وفروعها الشركات متعددة الجنسيات- وهو ما ينتج عنه عدم تجانس للنظام نظراً لأن قواعد العمل الخاصة بالأسواق المختلفة لا تزال مرتبطة بالدول القومية، فإن الشركات العاملة في مجال الأعمال

([34]) الأتمتة أو المكننة أو التشغيل الآلي بالإنكليزية: Automation: هو مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتيا بدون تدخل بشري فيمكن تسمية الصناعة الآلية بالأتمتة الصناعية مثلا. وهي تعني حتى في أتمتة الأعمال الإدارية وأتمتة البث التلفزيوني وهي عملية تهدف إلى جعل المعامل أكثر اعتمادا على الآلات بدلا من الإنسان تعتبر كنوع من أنواع الروبوت لكنها ما زالت بحاجة إلى الإنسان لتكملة عملها تهدف الأتمتة إلى زيادة الإنتاج حيث تستطيع الآلة العمل بسرعة ودقة ووقت أكثر من الإنسان بمئات المرات، ففي السابق برغم وجود الآلات لكنها كانت تحتاج إلى وقت طويل للإنتاج وكذلك الإنتاج لم يكن بالدقة المطلوبة على يد الإنسان.
انظر: أتمتة موقع المعرفة، منشور على الموقع التالي:
https://www.marefa.org/%D8%A3%D8%AA%D9%85%D8%AA%D8%A9/si mplified

ISSN : 2410-1818

التجارية الدولية معرضة لعدد من الأنظمة التنظيمية التي تتخذ مواقف مختلفة جداً بشأن القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي يجب أن تفهم المجالس فرص ومخاطر مثل هذه المشاركة لضمان الحفاظ على تدفقات البيانات الدولية للسماح باتخاذ أفضل القرارات الممكنة، وذلك تأسيسا على أن الحوكمة تقوم أساسا على المساءلة والمراجعة بشأن القرارات المتخذة، لذا فإن تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ المساءلة واضح وأساسي[35].

وتخضع قواعد الحوكمة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي للإشراف المعزز بالتعلم والتقدم التكنولوجي الذي يجعل من البيانات الصحيحة والكافية مفتاح الأداء للشركات وذلك بمساعدة الذكاء الاصطناعي، لذا يكون من الضروري فهم الخصائص الاقتصادية للبيانات على وجه الخصوص، خاصة وأن البيانات ليست تنافسية كما أن له قيمة عالية، وغالباً ما يكون لها تكاليف هامشية، وتتطلب استثمارات تكميلية مثل التكنولوجيا والموظفين المؤهلين، لذلك فإن حوكمة هذه الأصول الرئيسية لها أهمية استراتيجية ويجب معالجتها على مستوى مجلس الإدارة، في الوقت نفسه تشكل القضايا المتعلقة بالبيانات مخاطر كبيرة وتحدد بشكل متزايد ثقافة الشركة والعلاقة بين الشركات والمجتمع في الوقت نفسه.

المطلب الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تطبيق قواعد الحوكمة وإدارة وضع النظام، السبيل الذي يمكن إدارة الشركة من خلالها منذ اتخاذ إجراءات التأسيس وعقد التأسيس وإخراج السجل التجاري للشركة إلكترونيا، فإنه يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة عند إدارتها وهو ما يساعدها على تحقيق نمو وزيادة أرباحها بالإضافة إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني ليصبح أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي، خاصة وأن اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في نطاق تطبيق الحوكمة لا يؤثر على المبادئ الأساسية لممارسات مجلس الإدارة، ولكنه يوفر لأعضاء مجلس الإدارة أدوات إضافية لدعم اتخاذهم للقرارات، فعضو مجلس الإدارة يبقى في مركز السلطة، ولعل من أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة عبر الذكاء الاصطناعي هو الإفصاح والشفافية التي يلتزم بها مجلس إدارة الشركة، وما ينطبق على أصحاب المصلحة وحملة الأسهم وما لهم من حق في المعاملة العادلة، وهو ما يمكن مباشرته

---

[35] انظر :
.Hilb, M, The co-evolution of digital ecosystems, The Co-Evolution of Digital Ecosystems, (2017) p. 3
https://core.ac.uk/download/pdf/301370387.pdf

ISSN : 2410-1818

ومراعاة تطبيقه عبر الذكاء الاصطناعي، ولعل قناعة قيادات الشركة بدور الذكاء الاصطناعي في تنفيذ قواعد الحوكمة من أدوات الإدارة الرشيدة، وهو ما سنتناوله باستفاضة فيما يلى:

أولاً: الشفافية والإفصاح كأحد ركائز حوكمة الشركات:

بدايةً يقصد **بالافصاح لغةً**، الفصاحة والبيان، ويُقال رجل فصيح وكلام فصيح، أي: بليغ. ولسان فصيح، أي: طليق. ففصاحة الرجل انطلاق اللسان بكلام صحيح واضح، ويُقال "أفصح الصبح " أو " أفصح الأمر " أي: وضح وبدأ في الظهور [36]**.أمَّا الإفصاح اصطلاحاً فهو**: اتصال الشركة بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات المهمة للمستثمرين والمساهمين وسوق المال وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على الأرباح وسداد التزاماتها[37].

أمَّا الشفافية في اللغة فهى تعني: ما لا يحجب ما وراءه. (شفَّ) عليه ثوبه شفيفاً، أي: رقَّ حتى يُرى ما تحته، وتحدَّث بشفافية، أي: بوضوح تام [38]. **واصطلاحاً** : أن تقوم الشركات المقيدة بتوفير البيانات والمعلومات والتقارير للقائمين على سوق المال والمساهمين والمستثمرين وفقاً لمركز مالي حقيقي يمكنهم من تحديد النشاط الحالي والمستقبلي للشركة من خلال تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها مع توفير التفسيرات الخاصة بتوضيح تلك البيانات وفق معايير محاسبية سليمة، مع حق الشركة في الاحتفاظ أو حجب البيانات التي من شأن إذاعتها الإضرار بمصالح الشركة [39]. والشفافية في الشركات وسوق المال تعني: (عدم حجب المعلومات، وتوصيل المعلومات للكافة، وبدقة، في الوقت المناسب، وبالقدر الكافي) [40].

---

[36] انظر: المعجم الوجيز، مرجع سابق، صـ 472.

[37] د. محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية، دار الجامعة الجديدة 2010م، ص175.

[38] انظر: المعجم الوجيز، مرجع سابق،صـ346.

[39] عصام حنفي محمود، التزام الشركات بالشفافية والافصاح، مرجع سابق، ص6.

[40] للمزيد انظر: د. أحمد علي محمد حسين خضر، حوكمة الشركات في القانون المصري الإفصاح والشفافية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2011م، ص238.

ISSN : 2410-1818

ولقد نصت المادة الثامنة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية رقم (1) **لسنة 1427هـ على أنه:" على الشركة أن تضع سياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية بشكلٍ مكتوبٍ وفقاً للنظام"[41].**

ولقد أفرد المنظم السعودي الباب التاسع من لائحة الحوكمة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بعنوان " الإفصاح والشفافية "، [42] **ونص بالمادة السادسة والثمانون عن سياسات الإفصاح وإجراءاته** (دون إخلال بقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقواعد الإدراج، يضع مجلس الإدارة سياسات مكتوبة للإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة في نظام الشركات ونظام السوق المالية - بحسب الأحوال - ولوائحهما التنفيذية، مع مراعاة ما يلي:

1) أن تتضمن تلك السياسات أساليب إفصاح ملائمة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة وأدائها وملكية الأسهم والوقوف على وضع الشركة بشكل متكامل.
2) أن يكون الإفصاح للمساهمين والمستثمرين من دون تمييز، وبشكل واضح وصحيح وغير مضلل، وفي الوقت المناسب وعلى نحو منتظم ودقيق؛ وذلك لتمكين المساهمين وأصحاب المصالح من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه.
3) أن يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، وأي بيانات أو معلومات أخرى تُنشر من خلال وسائل الإفصاح الأخرى.
4) إعداد نظم للتقارير تتضمن تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وأسلوب تصنيفها من حيث طبيعتها أو دورية الإفصاح عنها.
5) مراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري، والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات، ومع أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

ومن ناحية أخرى، فمن أهم مجالات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا الشأن الافصاح عن المركز المالي للشركة ، حيث تملك هذه التقنيات التخزين والاسترجاع السريع لها كالنتائج المالية ونتائج عمليات الشركة ومالكي الأسهم الكبرى بما في ذلك المستفيدين من الملكية بشكل مباشر وغير مباشر وحقوق التصويت، ومكافاة أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين

---

[41] صدرت هذه اللائحة عن صحيفة أم القرى للسنة الثالثة والثمانين، العدد (4124) الجمعة 3 ذو القعدة 1427هـ الموافق 24 نوفمبر 2006م.

[42] بموجب القرار رقم 8-16-2017 وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م بناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 8-5-2023 وتاريخ 1444/6/25 الموافق 2023/1/18م بناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/132 وتاريخ 1443/12/1هـ

ISSN : 2410-1818

الرئيسيين، وكذلك هياكل الملكية بالشركات التابعة للشركة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة، كذلك على الشركة الإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة، وفي حالة شراء الشركة التابعة لأسهم الشركة القابضة المالكة لها، تطبق على الأسهم المشتراة كافة قواعد أسهم الخزينة ولا يعتد بها في نصاب المساهمين ولا تشترك في التصويت على قرارات الجمعية العامة، غير أن المعلومات غير المالية لا تقل أهمية، ولعل من أهمها أهداف الشركة والمعلومات غير المالية وهو ما جاء به الدليل المصري لحوكمة الشركات، حينما أشار بشأن الإفصاح إلى "يجب أن تفصح الشركة من خلال الوسائل المختلفة عن معلومات الشركة المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح مثل قوائمها المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح".

وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح والالتزام به من خلال الذكاء الاصطناعي يظهر جلياً بشأن المعلومات المتعلقة بالشركات المدرجة بسوق المال وخاصة القوائم المالية لها للوقوف على مدى التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح، كما تلزم الشركات بالإفصاح في الحال عن كافة المعلومات التي من شأنها التأثير على المركز المالي للشركة ليتم عرضها من خلال الاستعانة بالذكاء الاصطناعي على شاشات البورصة والإبلاغ الفوري لشركات السمسرة المقيدة بالبورصة عن هذه المعلومات، وفي حالة عدم التزام الشركة بالإفصاح يكون لهيئة سوق الأوراق المالية فرض عقوبة أو جزاءات على الشركة المخالفة بالشطب، وفي حالة الإفصاح عن المعلومات بطريقة خاطئة أو تم التزوير في القوائم المالية للشركة فإنه يتم فرض عقوبة تتناسب مع الخطأ[43].

ثانياً - استخدام مجلس إدارة الشركة بتقنيات الذكاء الاصطناعي:

ففي ظل ما يعيشه العالم اليوم من انتشار الأوبئة واللجوء إلى العمل عن بُعد والاعلان عن بُعد، وما اتخذته كافة الحكومات من الإجراءات الوقائية لمنع الاختلاط، والمنع من الازدحام للحد من انتشار الاوبئة المرضية مثل مرض الفيروس المستجد (كورونا) COVID 19.

وتعتبر الثورة التكنولوجية هي الحل الأمثل في مثل هذه الأوقات الصعبة التى يمر بها العالم القانوني والاقتصادي بحثاً عن إيجاد حلول قانونية بديلة وتغيير المفاهيم القانونية الراسخة في الأذهان منذ عصور، فيجب علينا مواكبة ضروريات العصر الحالي والمسارعة في ذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا في كافة المجالات والاعتراف بالتباعد الفعلي والاعتراف بالحضور الإلكتروني باعتباره واقعاً تفرضه الأحداث العالمية التى يمر بها العالم بإجماع.

(43) د. سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، إبريل ٢٠٠٣، ص ٢٧.

ISSN : 2410-1818

وقد صارت هذه النظم والتطبيقات التكنولوجية تمثل جزءاً مكملاً وأساسياً للأنشطة اليومية وتستخدم في أداء كثيراً من الخدمات والأنشطة الحكومية من خلال الحكومة الإلكترونية والتي أصبحت إحدى الطرق الحديثة والمتطورة التي تتعامل بها حكومات الدول لاستخدام التقنية الحديثة لتزويد المواطنين بآليات أفضل وأسرع وأيسر للوصول إلى المصادر الحكومية سواء المعلوماتية منها أو الخدماتية ، بل وتعطي المساهمين فرصاً للمشاركة بآرائهم ومقترحاتهم المتنوعة ، وتشكل أحد العناصر المؤثرة على التحول الديمقراطي على الصعيدين المحلي والعالمي[44].

فالتصويت الإلكتروني ليس بديلاً للتصويت التقليدي ولا ينهي دوره ، بل وسيلة لرفع أداء وكفاءة إدارة المشاركة الإدارية فهو يطبق من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة [45].

يُعدُّ حق التصويت الوسيلة الأساسية للمساهمين للتدخل في حياة الشركة ، إذ تضمن له المشاركة الفعالة في تقرير شئون الشركة واتخاذ القرارات المتعلقة بها ، إذ أن حقوق المساهم في إدارة الشركة ورقابتها تترجم في الواقع بالحق في حضور الجمعية ، والتصويت فيها ، وبالتالي يعتبر التصويت الالكتروني أحد صور استخدام الذكاء الاصطناعي.

وعلى صعيد آخر، تكون درجة اعتماد الشركة على الذكاء الاصطناعي قائم على قناعة مجلس الإدارة بجدوى الاستعانة به في إدارة الشركة بغض النظر عن نوع الذكاء المتبع - سالف الذكر - فهذه القناعة هي التي تساعد الشركة على تبنى التغيير وتحقيقه على أرض الواقع، وذلك من خلال ما يتم طرحه من مقترحات ومناقشات بشأن تطوير وشراء أنظمة الذكاء الاصطناعي على أن يبقى على مجلس الإدارة ضرورة إشراك العمال الموكل إليهم أمر إدخال البيانات والمتأثرين بالإدخال المحتمل لأنظمة الذكاء الاصطناعي وممثليهم طوال العملية عبر إجراءات المعلومات والتشاور والمشاركة لاختبار قائمة التقييم وتقديم ملاحظات عملية حول كيفية تحسينه[46].

---

[44] د. حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، دراسات استراتيجية، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد 139، مايو 2004، ص6.

[45] د. محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية الشرطة، دبي، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2003/4/26 إلى 2003/4/28، ص4 وما بعدها.

[46] انظر :

European Commission, Shaping Europe's digital futur, Ethics guidelines for trustworthy AI, Report / Study, 08 April 2019
https://digital--strategy-ec-europa-eethics-guidelines-trustworthy-ai

ISSN : 2410-1818

كما تجدر الإشارة إلى أن لجوء مجلس الإدارة إلى الذكاء الاصطناعي غير مثير للجدل ويتفق مع الإجراءات التي تفرضها قوانين الشركات وواجبات الرقابة التي تمنحها القوانين الحالية للمديرين، شريطة أن تتوفر أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وأن يتم مراقبة أنشطة الشركة بنشاط، وإن كانت القوانين تفتقر إلى وضع التفاصيل بشأن درجة وطريقة مشاركة الإدارة ومجالس الإدارة في الإشراف على أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخداماته[47]، وذلك على الرغم من أهميته عند تطبيقه في سياق حوكمة الشركات، خاصة وأن تطبيق الذكاء الاصطناعي لا يؤثر على المبادئ الأساسية لممارسات مجلس الإدارة ومهامه ولكنه يوفر لأعضاء مجلس الإدارة أدوات إضافية توفر الوقت والجهد والتكلفة وتتسم بالسهولة والسرعة والدقة ، وذلك لدعم اتخاذهم للقرارات السليمة لصالح الشركة.

ثالثاً: الإدارة الرشيدة للحوكمة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي:

تتمثل الغاية الأساسية للإدارة الرشيدة فى تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتدوير عجلة الاقتصاد بشكل سليم لتحقيق التنمية والتطور، كذلك تعتمد الإدارة الرشيدة على صياغة قرارات وإيجاد أنظمة توافق سير الأعمال الناجحة للشركات وتدعم مسيراتها، وتقويم أعمال الشركات ذات الكفاءة المحدودة ووضع الخطط الكفيلة بتحسين أدائها، وبذلك تدفع الإدارة الرشيدة لصياغة قوانين تتماشى ومتطلبات سير الأعمال في الشركات والمنشآت في القطاعين العام والخاص بغية الوصول إلى مرحلة الأداء الأمثل وبما يحقق الغايات المتوخاة من تأسيس الشركات والمنشآت، وفي ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني وعدم تبلور خطوط المرحلة الانتقالية وتفشي ظاهرة التسيب المالي والإداري وسوء استغلال الأموال العامة في شركات ومؤسسات القطاع العام، تبرز الحاجة لدور الإدارة الرشيدة وضرورة تحويلها من نظرية تتداول في الندوات والمؤتمرات وفي أجهزة الإعلام إلى أداة فاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي تضع الاقتصاد الوطني في المسار الصحيح من خلال التخلص من مظاهر الانحراف والخلل التي تعيق تحقيق الغايات المرجوة من وجود اقتصاد معافى يؤدي دورا فاعلا في تحقيق الرفاهية والازدهار للأفراد والمجتمع.

وبإدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي على الشركات قد يتأثر العاملون بها لا سيما طائفة العمال، خاصة وأن من شأن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي للعمل بأحد الشركات أن يؤدي إلى الاستغناء عن بعض العمال أو تغيير طبيعة الأعمال الموكلة إليهم باعتباره نظام تكنولوجي يحل محل العنصر البشري، وهو ما من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على وجود العمال وتوزيعهم بالشركة، وهو

---

(47) انظر:
Hickman (E)& Petrin (M), Trustworthy AI and Corporate Governance: The EU's Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence from a Company Law Perspective, 06 October 2021,
https://link-springer-com.translate.goog/article/tr_pto=op,sc

ISSN : 2410-1818

ما قد ينشأ عنه انتهاكات ببعض حقوق العمال الواردة بالقوانين وبنود العقد المبرم مع الشركة، لذا يكون من الواجب إشراكهم في قرار اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي لإدارة الشركة، مقابل أن يحصل العامل على كافة حقوقه، ويرى الباحث أنه قد لا توجد مشكلة هنا، لكن المشكلة الحقيقية في أن الذكاء الاصطناعي سيحل محل اليد العاملة البشرية على المدى البعيد، لتصبح اليد العاملة البشرية معطلة وبلا عمل فيزداد أصحاب العمل غني وتمحو طبقة العمال ليزدادوا فقراً، وهو ما دفع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التأكيد على وجود ضرورة ملحة لوقف بيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطرًا جسيمًا يهدّد حقوق الإنسان، على أن يتم اعتماد الضمانات الملائمة، كما دعت إلى حظر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن استخدامها بما يتماشى والقانون الدولي لحقوق الإنسان[48].

كما يعد حملة الأسهم من بين أصحاب المصالح الأصليين بشأن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي، ففي ظل التقدم التكنولوجي أصبح من اليسير على الشركة التواصل مع حملة الأسهم للاشتراك في اتخاذ كافة القرارات التي تتعلق بالشركة وفقا للإجراءات من خلال الاستعانة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يساعدهم على حماية حقوقهم، والتي تتمثل في نقل الأسهم، والتصويت بالجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة والحصول على العائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية، وهو ما يعزز الثقة بالشركة ودور قيادتها لتقييم وتفعيل الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة وتخصيص مهام الحوكمة داخل الشركات، فليس كل من يملك أسهم بالشركة لدية القدرة على إدارة أسهمه بيسر وسهولة، لذا يكون الذكاء الاصطناعي الخاص بالبيانات بمثابة الخبير.

المطلب الثالث

الجوانب الحيوية لإدارة الذكاء الاصطناعي في مستقبل حوكمة الشركات في النظام السعودي

في المملكة العربية السعودية الجديدة، لا يُمكن تجاهل الذكاء الاصطناعي كأحد عوامل التمكين الرئيسية في طريق تحقيق رؤية 2030. وتسعى الحكومة السعودية جاهدة لتعزيز القدرات وتجهيز البنية التحتية وتدريب الفرق العاملة حتى تكون لديها المقدرة لمواكبة وادارة الخدمات والمنتجات الناشئة عن تطبيق الذكاء الاصطناعي وعملية التحول الرقمي، لذلك يُعدُّ المركز الوطني للذكاء الاصطناعي التابع للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي أحد الركائز الرئيسية لقيادة الذكاء الاصطناعي في المملكة لتحقيق ريادتها عالميًا في التطوير والابتكار. ولذا تتبنى كافة الدول الآن استخدام السُبل الحديثة التي تلجأ إليها الشركات في سبيل تطبيقها لقواعد ومبادئ الحوكمة، وذلك

[48] انظر: مخاطر الذكاء الاصطناعي التي تهدّد الخصوصية تتطلب اعتماد إجراءات عاجلة، الأمم المتحدة لحقق الإنسان مكتب المفوض السامي، المركز الإعلامي، جنيف (في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، منشور على الموقع التالي:
https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/media.aspx?IsMediaPageAR=tr ue&LangID=A

ISSN : 2410-1818

سعيًا منها لتحقيق الشفافية والكفاءة في إدارتها، وهو ما من شأنه أن يمنح الشركة التي يتم إدارتها من خلال الذكاء الاصطناعي المزيد من الثقة لدى المستثمرين الحاليين والجدد مما يمنحها المزيد من الثقل في الأسواق لزيادة حجم استثماراتها الحالية والمحتملة بما تمتلكه من قدرة على التنبؤ بالمشكلات والعمل على حلها، كما تمنحها فرصة تقليل النفقات على المستوى القريب مما يمنحها فرصة ارتفاع الأرباح المتحصلة، وهى مزايا يبحث عنها المستثمرين دائما لتكون الشركة محلاً لاستثماراتها، لكن انطلاقاً من مقولة أن ليس كل ما يلمع ذهب، فإنه على الجانب الآخر يثار تساؤل حول من تقع مسئولية الخطأ نتيجة اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي، وهنا يثار تساؤل هل حجم المسئولية والمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة ومجلس إدارتها يتناسب مع حجم المكاسب التي يمكن أن تتحصل من حوكمة الشركات عبر تقنية الذكاء الاصطناعي.

ويقدم الذكاء الاصطناعي المساعدة اللازمة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتطبيق مبادئ الحوكمة في سبيل إدارتها من خلال الاعتماد على مبدأ الإنصاف لجميع الأطراف دون تغليب طرف على آخر من ذوى العلاقة بالشركة، وذلك من خلال التحرر من التمييز، وتكافؤ الفرص، وغياب الخداع، والتوازن بين المصالح المتنافسة، وذلك سعي منها لتحقيق العدالة والتي تعد هنا ذات بُعد إجرائي، مما يمكن الأفراد من تحدي القرارات التي يختلفون معها، وذلك في سبيل بناء ذكاء اصطناعي جدير بالثقة من خلال تصميمه لضمان الوصول المتكافئ والمعاملة المتساوية.

ومن بين مزايا هذا النظام أنه يساعد على إدارة الشركة وفقاً لمبادئ الحوكمة للتمتع بالشفافية وذلك تجنب لتدخل العنصر البشري بدرجات متفاوتة، وهو ما يقلل معه فرصة الفساد أو الخطأ البشري، خاصة إذا اعتمدت الشركة على نظام الذكاء الذاتي، فمن خلال هذا النظام يتم استبدال جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم بآلات، إما عن طريق روبوت للحوكمة (روبوت يمثل مجلس الإدارة) أو بمديري الروبوتات (مختلف الروبوتات التي تحاكي المساهمات من المديرين الفرديين)، اعتمادًا على مقدار التغير في الإطار القانوني الذي يقر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجال حوكمة الشركات ومداه، وغالباً ما يتم اتباع هذا النظام من خلال الشركة التابعة للشركة الأم، وذلك على سبيل التجربة التي يمكن تدارك عواقبها حال حدوث خطأ من قبل الشركة الأم[49]، وفي هذا النظام يتم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لإصدار القرارات الحاسمة والمهمة بما يتوافق مع قواعد الحوكمة، لذا سيكون من الواجب تطوير هذه الآلات بانتظام وفقاً للأنظمة المستحدثة في هذا المجال

[49] انظر: د. محمد يونس محمد، التنظيم القانوني لاعتماد نظم الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات وفقا للقانون البحريني، مجلة الحقوق، المجلد (17) – العدد (2) – كلية الحقوق – جامعة البحرين، 2018م.

ISSN : 2410-1818

ليختلف عن العنصر البشري الذي يحتاج إلى التدريب، وهو ما قد ينحي جانب بعد اعتماد الذكاء الاصطناعي في مجال حوكمة الشركات[50].

كما يساعد الذكاء الاصطناعي على حماية البيانات فنظراً لأن فعالية الذكاء الاصطناعي تعتمد إلى حد كبير على توافر البيانات، فإن تنظيم حماية البيانات والوصول إليها أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة الشركات على حماية البيانات الحساسة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت نفسه، إذ غالبًا ما تحتاج الشركات للوصول إلى البيانات المتاحة للجمهور لضمان إمكانية النظر في جميع نقاط البيانات ذات الصلة لتحسين الذكاء الاصطناعي، ويشكل هذا التحدي المزدوج مخاطر كبيرة على الشركات لأتمتة عملية صنع القرار بالكامل على مستوى مجلس الإدارة.

الخاتمة

يعيش العالم اليوم ما يُعرف باسم الثورة الصناعية الرابعة التي سيكون لها تداعيات كبيرة على المجتمعات والدول، ومن محاور هذه الثورة تقنيات الذكاء الاصطناعي المتبلورة في التطور المتسارع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي غيرت المفاهيم الاقتصادية.

ويطرح الذكاء الاصطناعي أسئلة أساسية لأنه يتعامل بالضرورة مع طبيعة العلاقات بين الإنسان والآلة، حيث إن الآثار المترتبة على هذا الأمر عظيمة إلى الحد الذي يجعل من الأدوات التي قد تكون ضرورية لبدء المناقشة حول الذكاء الاصطناعي القوي غير متاحة بعد، فمن المحتمل أن هذه التكنولوجيا لن تحدث في العقود القليلة القادمة، على الرغم من أنه لا ينبغي التقليل من شأن مثل هذه التطورات الثورية المحتملة على أنها مجرد خيال علمي، يجب تقييم آفاق هذه التقنيات الناشئة للتأثير على جودة الحياة في العقود القادمة بشكل واقعي وبصفة خاصة في الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول.

ويمكن إنشاء حالة عمل قوية للذكاء الاصطناعي وربطها باستراتيجية الشركات، ويتضمن نظرة واقعية لقدرات الذكاء الاصطناعي ومحاسبة صادقة لقيوده، الأمر الذي يتطلب فهمًا عالي المستوى على الأقل لكيفية عمل الذكاء الاصطناعي وكيف يختلف عن الأساليب التكنولوجية التقليدية، ولضمان التركيز على أكثر حالات الاستخدام قيمة، يجب تقييم مبادرات الذكاء الاصطناعي ويشترك في قيادتها كل من رجال الأعمال والقادة الفنيين، نظراً للتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تقنيات الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة.

(50) انظر : المرجع السابق

ISSN : 2410-1818

وفي الختام توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يجملها في الآتي:

أولا: النتائج:

1- يُعدُّ الذكاء الاصطناعي تقنية العصر الجديد .

2- يعتبر تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتفعيلها في نطاق حوكمة الشركات لا يفتقر لسند نظامي ، لأن سنده يتمثل في محور التحول الرقمي للبيانات والمستندات المتعلقة بالشركات ، ومحور الإفصاح والرقابة ، مع إمكانية تفعيل هذين المحورين في ظل الأنظمة الحالية .

3- ظهر تبني المنظم السعودي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق التسجيل الالكتروني للشركات واستصدار التراخيص لدى الجهات المختصة ، وكذلك في نطاق التداول الالكتروني في سوق الأوراق المالية .

4- تُعدُّ الحوكمة نظامًا لتعزيز الرقابة والادارة وإطارا عاما لتحديد المسؤوليات والواجبات في الشركة، وتعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء وبما يدعم القرارات الاستثمارية مما يجعلها محط أنظار المستثمرين.

5- الإدارة الرشيدة الجيدة تبدأ بتطبيق أمثل لمبادئ الحوكمة .

6- تبرز أهمية الذكاء والحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الإستثمار.

7- الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حوكمة الشركات سيزيد من الشفافية مما يساعد على محاربة الفساد ، وذلك لأن الشفافية والفساد وجهان متناقضان وبالتالي لا بد من بذل الجهود الكافية للقضاء على الفساد، حيث تعتبر الشفافية المصل المضاد للفساد، وبالتالى لابد وأن تأتى هذه الجهود من داخل المجتمع ذاته وإغلاق المنافذ فى وجهة ومتابعة إنفاق المال العام حيث أنه حق ديمقراطى.

8- توصل الباحث إلى تعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي وصور تقنياته ومدى قبول الدولة والأفراد لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة لا سيّما وحوكمة الشركات.

9- يساعد الذكاء الاصطناعي مجلس الادارة على تطبيق مبادئ الحوكمة.

10- لقد نظمت الدولة الآخذة بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وضع الضوابط والقواعد الرقابية على تطبيق هذه التقنيات، وذلك لتأثيرها المباشر والايجابي على قواعد حوكمة الشركات.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: التوصيات:

1- يوصي الباحث المنظم السعودي بضرورة التدخل النظامي من أجل تبني نظام خاص بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ثم إيضاح لائحة حوكمة الشركات على تعميم الخدمات الرقمية المتصلة بتسجيل الشركات ومتابعة قرارات وأنشطة الشركات بأسلوب رقمي وإتاحة إجراء التفتيش الالكتروني على أعمال حسابات الشركات.

2- يقترح الباحث على المنظم السعودي بإحلال التواصل الرقمي للشركات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وإلزام الشركات بالتحول الرقمي لبياناتها ومستنداتها وجعلها متاحة بالكامل للاطلاع عليها من باب تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الذي هو بمثابة الركيزة الأساسية لحوكمة الشركات.

3- يقترح الباحث على الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بضرورة اعتمادها على نصوص نظامية صريحة بشأن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات والإلتزام بها.

4- يوصي الباحث المركز الوطني للذكاء الاصطناعي بالمملكة على الأخذ باعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لمركزية التدقيق لحسابات الشركات، على أن يُتاح لتلك التقنيات الوصول إلى السجلات الإلكترونية للشركات، بحيث يُيسَّر تدقيقها ومراجعتها بوقت قياسي وبتكلفة بسيطة ومستوى عالٍ من الدقة والشفافية وفقًا للمعايير الدولية.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع[51]

أولا: المراجع العربية:

- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض، دار إحياء التراث العربي مدون سنة 2001 م.
- أحمد خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2021م.
- أحمد علي محمد حسين خضر، حوكمة الشركات في القانون المصري الإفصاح والشفافية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2011م.
- إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، تأثيرات تزايد نور التقنيات الذكية في الحياة اليومية للبشر، مقال منشور بتاريخ 2012/3/21 على الموقع الالكتروني www.almanhal.com
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، الجزء التاسع.
- حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، دراسات استراتيجية، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد 139، مايو 2004م.
- حمدان بن درويش الغامدي، الإفصاح والشفافية والجزاء المترتب على الإخلال بهما كأحد مبادئ حوكمة الشركات في النظام السعودي، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة.
- حنان عبد العزيز مخلوف، مسئولية مجلس إدارة شركة المساهمة في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، بدون ناشر، 2007م.
- سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016م.
- سلامة عبدالصانع أمين، الرقابة كأداة من أدوات حوكمة الشركات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2015م.
- سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، إبريل 2003م.

([51]) تم ترتيب جميع المراجع أبجديًا مع الاحتفاظ للجميع بالألقاب العلمية.

ISSN : 2410-1818

- سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1، المجلد رقم 45، يناير 2008م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، مادة (ر ق ب) 1/ 137.
- صلاح الفاضلي، آلية عمل العقل عند الإنسان، ط1، عصر الكتب للنشر والتوزيع سنه 2018م.
- عبد اللّٰه الراوي، الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2017/9/4 متاح على الموقع الالكتروني http://ar.unesco.org .
- عبدالسلام بدوى، الرقابة على المؤسسات العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر، ص88.
- عبدالمجيد مازن، استخدامات الذكاء الاصطناعي في الهندسة الكهربائية، دراسة مقارنة رسالة ماجستير الأكاديمية العربية سنه 2009م.

- عبيد سعد المطيري، كيف يمكن تفعيل مفهوم حوكمة الشركات في الشركات السعودية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية المحاسبية، العدد 35، الرياض، 2002.
- عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية "الواقع.. والطموح"، المؤتمر العلمي الأول بكلية الاقتصاد جامعة دمشق بعنوان "دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي"، 2008.
- محمد أحمد سلام، حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة – مع التطبيق على الاقتصاديات الناشئة (مصر ودول الخليج العربي) -، دراسة قانونية اقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014،
- محمد الحجار، الوجيز في علم النفس السريري، منشورات جامعه دمشق سنة 2006 م.

- محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية الشرطة، دبي، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2003/4/26 إلى 2003/4/28م.
- محمد يونس محمد، التنظيم القانوني لاعتماد نظم الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات وفقا للقانون البحريني، مجلة الحقوق، المجلد (17) – العدد (2) – كلية الحقوق – جامعة البحرين، 2018م.
- مطاوع عبد القادر، تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لعمليات إدارة المعرفة، دار النهضة العربية، سنه 2012م.

ISSN : 2410-1818

- مها مهدي الخفاف ود. غسان أحمد العتيبي، نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.
- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، 248/2.
- يحيي إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون، العدد 82، أبريل 2020م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Agentschap. Alin marketing , sales and service Palgrave Macmillan – Cham , 2019.
- Caferra Ricardo, logique pour l'informatique et pour l'intelligence artificielle , France, 2011, زparis،Hermes science publication.
- Dragoni, M. Rospocher, article about applied Cognitive computing: challenges , approaches.
- Emad Abdel Rahim Dahiyat , intelligent agents and liability , is it a doctrinal problem or merely a problem of explanation ? Artificial intelligence and Law, 18 - 9 – 2019
- European Commission, Shaping Europe's digital futur, Ethics guidelines for trustworthy AI, Report / Study, 08 April 2019
- Gentsch P., Ai in Marketing, Sales and Services, Palgrave Macmillan, Cham, 2019 ,
- Hickman (E)& Petrin (M), Trustworthy AI and Corporate Governance: The EU's Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence from a Company Law Perspective, 06 October 2021,
- Hilb, M, The co-evolution of digital ecosystems, The Co-Evolution of Digital Ecosystems, (2017).
- https://core.ac.uk/download/pdf/301370387.pdf
- https://digital--strategy-ec-europa-eethics-guidelines-trustworthy-ai
- https://link-springer-com.translate.goog/article/tr_pto=op,sc
- https://www.gafi.gov.eg/Arabic/eServices/Pages/eservicesInfograph.aspx
- https://www.Investopedia.com/terms /a / artificial intelligence -ai - asp.

ISSN : 2410-1818

- https://www.marefa.org/%D8%A3%D8%AA%D9%85%D8%AA%D8%A9/simplified
- https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/media.aspx?IsMediaPageAR=true&LangID=A
- https://www.oracle.com/ae-ar/artificial-intelligence/what-is-ai/
- https://WWW.Psycchology today.com/us/basics/artificial intelligence.
- Mittelstadt (B), Principles alone cannot guarantee ethical AI, [Submitted on 16 Jun 2019 (v1), (this version, v2)], http://arxiv.org/abs/1906.0666
- Reform Toolkit, Corporate Governance for Emerging markets, 2008.
- shann Turnbull, corporate Governance: its scope concerns & theories. Published in corporate governance, an international review, Blackwood, Oxford, Vol. 5, no. 4, pp. 180-250 forthcoming, October, 1997.
- SJ, Russell, P.Norvig, artificial intelligence: A modern approach , prentice hall, 2016,.